لكون جميع اوقاته صالحة قوله وبثبت رمضان اى حاصله ان صوم رمضان لا يلزم الا باحد امرين فلا يلزم بقول الموقتين وان كانوا عدولا هو الصحيح وطريق اثبات رمضان والعيدان يدعي وكالة بدخوله بقضي دين على الحاضر ينكر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود بدينه الهلال فيقضي عليه به ويثبت دخول الشهر لعموم دخوله تحت الحكم بشهر قوله اذا عم الهلال في المصاح وعم الهلال بالنساء للمفعول كثر بضم او غيره انتهى قوله ولانه صام لقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر بصوم يوم او يومين الا ان يكون لشئ يصومه احدكم دروا المراد التقدم على ان يكون من رمضان لان التقدم على الشئ بالشئ ان ينويه قبل صيامه شرنبلالي قوله الا تطوعا بان يتصل على التطوع لانه اذا اطلق النية يكره لان المطلق ينصرف الى الكامل وفي الاشباه صوم الكل مكروه الا اذا نوى تطوعا او واجبا اخر على الصحيح انتهى قوله ما استوى فيه الاولى ان يقال هو استوى احد الى الادراك من النفي والاثبات قوله وان عم الهلال رمضان اذ هلال شعبان توقع انه اليوم الثلاثون او احد في الثلاثين نهاية وفتح وان لم يكن علة فلا شك ان الظاهر انه من المسلخ كذا قالوا وفيه بل يجوز ان يكون شكا لجواز ان يتحقق الرؤية في بلد اخر منا على عدم اعتبار اختلاف المطالع فقوله ان ينوي صوم رمضان اذ هو اقل ما يكفي من التعرض فما واختاروها بل عينوها في ظهر يوم الغيم الذي يقال عند الشك في صحتها لان نية التعيين في الصلاة لازم للكون وقتها ظرفا يسعها وغيرها خلاف صوم رمضان فتجزيه لانه شهد الشهر وصامه قوله لم يقضه لانه ظان وهو مكروه ايضا الصحيح انه لا يكره لما مر عن الاشباه قوله دون الاول

في الكراهة

في الكراهة لان الاول يقضي بزيادة يوم من رمضان بخلاف الثاني غاية قوله فقد قيل يكون تطوعا لانه منهي عنه فلا يتادى به الكامل من الواجب زيلعي قوله وهو الاصح لان المنهي عنه هو التقدم بصوم رمضان بخلاف يوم العيد لان النهي لترك اجابة الدعوي والكراهة هنا لصورة النهي لا غير ثم ان صام ثلاثة ايام من شعبان او وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاتفاق وان كان خلاف ذلك فقد قيل الفطر افضل لحديث زاعن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل اقتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما والمختار ما ذكره الخ قوله والمختار ان يصوم المغمى كذا الخ والمراد كل من كان من الخواص وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن الاصباح في النية اي التردد وملاحظة كونه من الفرض ان كان غدا من رمضان فتح قوله ثم بالافطار نفيا للتهمة ارتكاب النهي زيلعي قوله اخراج الواجب الجزم في اصل النية قوله لا تجزيه عن واجب اخر لتردده في وصف النية ولعين المنية شرط فيه قوله وكيفية تطوعا غير مضوف بالمضارع ومنه مستطاب قوله وهذا لكن ايضا لانه نائب للمفروض من وجه قوله جاز عن النفل ولو افسده لم يقضه لدخول الاشفاع في عزيمته من وجه زيلعي قوله وردوا قوله لشفعه او غلط صام وجوبا لانه شهد الشهر واما في هلال الفطر فللاحتياط ولو اكمل العدة لم يفطر الا بالاتمام ولدراه الاحكام وحده لا يامرهم بالصوم والفطر بل يصوم في رمضان لا يفطر في العيد وعلم من كلام وجوب صومه قبل رد قوله بالاولى بحر قوله فقضى فقط ولو افطر قبل رد هالم يجب ايضا في الصحيح ولو قبل القاضي شهادته وامرهم بالصوم فافطر هو او غيره وجبت فتح قوله خلافا لمالك فيما تلزمه الكفارة عنده لان رمضان متيقن في حقه وذلك عنده لا يبطل بالتقية ولنا ان بمجرد احتمال ان يكون شعبانيا لا هلالا لا يكون متيقنا في حقه مع ان القاضي شهادته شبهة دارية لوجوب الكفارة هذا اذا افطر بالوقاع فان بغيره لا كفارة

مرذم